

إعادة إعمار سوريا

إعادة اندماج وبناء سلام عادل اجتماعياً أم إعادة ترسيخ للنظام؟

سلام سعيد وجهاد يازجي
كانون الأول 2018

- يمكن لإعادة الإعمار أن تكون فرصة لخلق مستقبل أفضل وأكثر استقراراً، بدلاً من أن تقتصر على إعادة بناء ما تمّ هدمه وإعادة إنتاج الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية قبل الحرب والتي غالباً ما تعتبر من أهم الأسباب المؤدية إلى إندلاع النزاع.
- حدّد النظام السوري وشركاؤه شروطهم الخاصة بإعادة الإعمار. وبحسب هذه الشروط فإن أي تمويل مباشر للحكومة السورية أو لأي من السلطات المحلية «المنتخبة» حديثاً – والتي تمثل في الحقيقة تجار حرب محليين وأعضاء شبكات إجرامية التي وصلت إلى السلطة خلال النزاع – ستكون له عواقب سلبية للغاية. فمن خلال "التلاعب بقواعد اللعبة" سيتم ترسيخ البنى القديمة وزيادة الاختلالات في موازين القوى و الفرص .
- ستفشل القوى الغربية في توظيف إعادة الإعمار كأداة سياسية، لأن الأسد قام بحساباته سلفاً وهو على دراية بأنه لن يحصل تمويل واسع النطاق يساعده في تحقيق الاستقرار. لذلك من الأهمية بمكان إعادة تصميم منظومة العقوبات بحيث تستهدف رجال الأعمال المتحالفين مع النظام والمشاريع التي تستبعد مجموعات أو أجزاء معينة من السكان بسبب ولائها السياسي، أو تقوم على الاستيلاء غير المشروع على الأراضي العامة أو تتسبب في سلب الممتلكات من أصحابها.



المحتويات

1. مقدمة 2
2. سياسات النظام وممارساته وإطاره القانوني لإعادة الإعمار 3
 - 2.1 التحضير المبكر 3
 - 2.2 التشريع والممارسة 4
 - 2.3 قوانين الاستثمار وشرعنة الثروات غير المشروعة 4
 - 2.4 تدخل الأجهزة الأمنية وممارساتها المثيرة للجدل 6
 - 2.5 القانون رقم 10 وسلب حقوق الملكية العقارية 7
3. مقاربات إعادة الإعمار والقوى الأجنبية 8
 - 3.1 إعادة الإعمار كأداة من أدوات السياسة الخارجية 10
4. خاتمة وتوصيات سياساتية 12



التغيير الطفيف الذي طرأ على أفراد مجتمع الأعمال، إلا أن بني وممارسات المجتمع نفسه لم تتغير.³

لقد حدد النظام السوري سلفاً معظم الشروط التي ستحدد عملية إعادة الإعمار بموجبها: فقد قام بسنّ العديد من القوانين والمراسيم التي تنظم سلب الأصول العقارية من السوريين الذين عارضوه ونقل ممتلكاتهم إلى محاسيب النظام. علاوة على ذلك، قام النظام بشرعنة ومأسسة أسلوب الداعمين له في إعادة الإعمار من خلال انتخابات الإدارة المحلية التي جرت في أيلول 2018.

فقد تم انتخاب تجار حربه وآخرين من أعضاء شبكاته الإجرامية ليتولوا مناصب استراتيجية في الإدارات المحلية الجديدة تتيح لهم تلقي تمويل المؤسسات الراغبة في تجاوز الحكومة المركزية. بالإضافة إلى ذلك، تم منح أصدقاء النظام تراخيص وعقوداً طويلة الأجل لإدارة ممتلكات وأصول الدولة، بما في ذلك العقارات وحقوق جمع وبيع الأنقاض.

عبر المانحون الرئيسيون بوضوح، بما في ذلك الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية، أنهم لن يمولوا إعادة الإعمار في سوريا ما لم يتم التوصل إلى اتفاقية سلام تضمن انتقالاً سياسياً على المدى الطويل، لذلك أخذ النظام على عاتقه عرقلة أي جهود تصب في هذا الاتجاه. وبناء عليه قام الأسد بحساباته سلفاً، وهو لا يتوقع الحصول على تمويل واسع النطاق لتحقيق الاستقرار.

فعلياً، لا مصلحة للنظام في ظل الظروف السائدة بإعادة إعمار ممولة على طريقة مشروع مارشال. فهو لا يملك الموارد البشرية أو المؤسسات القادرة على إدارة مثل هذا الجهد، من جهة، وهو يدرك أن مثل هذا التمويل سيؤدي بالضرورة إلى فقدانه لبعض السيطرة، وهذا ما يسعى لتجنبه بأي ثمن.

1. مقدمة¹

تعتبر إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع بصفة عامة عملية شديدة التعقيد ومتعددة الطبقات. فهي تنطوي على تحقيق الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي والمصالحة الاجتماعية، بالإضافة إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة وإعادة تأهيل القوات المسلحة. يمكن لمثل هذه العملية أن تكون فرصة لخلق مستقبل أفضل وأكثر استقراراً، بدلاً من أن تكون مجرد إعادة بناء ما تم تهديمه أو إعادة إنتاج الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية التي كانت سائدة قبل الحرب، والتي غالباً ما تعتبر من أهم الأسباب المؤدية إلى إندلاع النزاع.

منذ تمكن الأسد من استعادة أكثر من نصف الأراضي السورية ووضع حد للنزاع العسكري على عدد كبير من الجبهات، أخذ موضوع إعادة الإعمار في سوريا يحتل عناوين عريضة في وسائل الإعلام الوطنية والدولية. إلا أن الدمار الهائل والتكلفة العالية لإعادة بناء الاقتصاد والمجتمع السوري ليست هي ما يجذب الانتباه الدولي، بل إمكانية التأثير على السياسة والاقتصاد والمجتمع في فترة الحرب من خلال المشاركة في عملية إعادة الإعمار.

سيتم في الفقرات التالية إيضاح أسباب إعتقادنا إن أية عملية إعادة إعمار سوريا تحت حكم الأسد ستكون فرصة ضائعة للتغيير و«إعادة بناء دولة» ما دام الأسد هو الفاعل السياسي والشريك الرئيسي للمجتمع الدولي، وأنها ستكون فرصة لترسيخ البنى القديمة الغير منصفة وزيادة الاختلالات في موازين القوى والفرص نتيجة لما يطلق عليه «قواعد اللعبة المتلاعب بها»². لقد أظهر كل من هايدمان (2018) ويازجي (2017) وضاهر (2017) كيف نجح النظام خلال الحرب في تعزيز الشبكات الاقتصادية الإجرامية والتحالفات التجارية بين الجيش والدولة بشكل دعم وقوى رأسمالية المحاسيب. علاوة على ذلك، ورغم

³ Heydemann, Steven (2018), "Beyond Fragility: Syria And The Challenges Of Reconstruction In Fierce States," Foreign Policy at Brookings, June 2018, https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/06/FP_20180626_beyond_fragility.pdf; Yazigi, Jihad (2017) "Destruct to Reconstruct: How the Syrian Regime Capitalises on Property Destruction and Land Legislation," Friedrich Ebert Stiftung, July 2017, <https://library.fes.de/pdf-files/iez/13562.pdf>; and Daher, Joseph (2017), "Militias and crony capitalism to hamper Syria reconstruction," openDemocracy, 5.9.2017, <https://www.opendemocracy.net/north-africa-west-asia/joseph-daher/militias-and-crony-capitalism-to-hamper-syria-reconstruction>.

¹ عُقدت ورشة عمل بنفس العنوان بتنظيم من مؤسسة فريدريش إيبيرت في بيروت، لبنان يومي 26 و27 أيلول 2018. إلا أن هذه الورقة هي نتيجة عمل مؤلفيها حصراً.

² يؤكد شوالب (2008) أن اللامساواة تنشأ ويعاد إنتاجها عبر مأسسة «قواعد اللعبة المزورة». ووفقاً لشوالب، تتمثل قواعد اللعبة بكافة القوانين واللوائح والتشريعات والسياسات والممارسات التي تؤثر على توزيع (وإعادة توزيع) الموارد والفرص. فالتشريعات والسياسات والممارسات التي تسمح بتركيز ثروة بأيدي أقلية من السكان على حساب البقية، أو تلك التي تحايي فئة اجتماعية دوناً عن أخرى في الحصول على عمل لائق أو تمويل أو استثمار أو تعليم أو خدمات صحية، تعتبر «قواعد مزورة». انظر: Schwalbe, (2008) Michael, *Rigging The Game: How Inequality Is Reproduced in Everyday Life*, Oxford University Press, Inc. New York 2008.



إعادة الإعمار تتم مكافأة أنصار النظام في الأوساط التجارية والعسكرية، ومعاقبة منتقديه ومعارضيه إما بشكل فردي أو جماعي وبمختلف الوسائل. على سبيل المثال، تمت مكافأة محاسيب مخلصين من رجال الأعمال والموظفين العسكريين بعقود لإعادة بناء البنية التحتية المدمرة وفرصة حيازة الممتلكات المصادرة بأسعار تفضيلية. وفي الوقت نفسه يتم إنزال أشد العقاب برجال الأعمال والمحاسيب الرأسماليين الذين أيدوا المعارضة من أمثال فراس طلاس وعماد غريواتي، حيث صودرت ممتلكاتهم أو واجهوا دعاوى قانونية زائفة ضمن ما يسمى «محاكم الإرهاب»⁵ وبالمثل فإن سكان المناطق التي استولت عليها المعارضة وتعرضت لدمار مهول نتيجة القصف الجوي الروسي وجيش الأسد يتعرضون لحرمان جماعي عن طريق مخططات وتشريعات وممارسات إعادة إعمار الحضرية والتخطيط العمراني. المثال الحي على ذلك هو المرسوم رقم 66 لعام 2012 الخاص بتنظيم مناطق المخالفات والسكن العشوائي⁷ والذي وفقاً ليازجي «شرعن تدمير حيين سكنيين» في دمشق و«سمح بطرد سكانهما الذين كان معظمهم مؤيد للمعارضة»⁸.

كما أن هناك إشارات قوية تفيد بأن النظام غير مهتم بإعادة اللاجئين. فمثل تلك الأعداد الغفيرة العائدة ستشكل أعباء وتجلب مخاطر لا يرغب النظام في مواجهتها.

على ما يبدو، النظام مستعد ولفترة طويلة للتمسك بلاءات ثلاث: لا لعودة اللاجئين، ولا للتمويل الواسع النطاق لإعادة الإعمار، ولا للتغيير السياسي.

هذه هي الظروف التي ينبغي في ظلها طرح النقاش حول إعادة الإعمار.

سنسلط الضوء في هذه الورقة على سياسات وممارسات إعادة الإعمار التي يتبعها النظام، وبعد ذلك سننظر في المقاربات المختلفة لإعادة الإعمار ودور القوى الأجنبية، وأخيراً سنقدم بعض التوصيات المتعلقة بالسياسات الممكنة اتخاذها تجاه إعادة الإعمار في سوريا.

2. سياسات النظام وممارساته والإطار القانوني لإعادة الإعمار

2.1 التحضير المبكر

بدأ نظام الأسد استعداداته لإعادة الإعمار في وقت مبكر من عام 2012 من خلال وضع إطار قانوني وتأسيس هيئة تنظيمية لقضايا إعادة البناء. فقد تأسست ما يسمى «لجنة إعادة الإعمار» في أيلول 2012، وعملت لمدة عامين على معالجة مسائل التعويضات عن أضرار الممتلكات الخاصة الناجمة عن الإرهاب، وتعويض الأفراد العسكريين، وإعادة تأهيل وتجديد

عززت السنوات الأخيرة من بني الاقتصاد السياسي التي كانت مهيمنة قبل الحرب بدلاً من تقويضها، وهي البنى التي تشمل الأعراف والممارسات غير القانونية والافتراضية والقهرية، ومحاسيب وشبكات الأعمال، والأنماط الإقصائية والقمعية للحكم الاقتصادي⁴.

فبالفعل يهدف الإطار القانوني الذي وضعه النظام لإعادة الإعمار إلى إعطاء الأولوية لتمكين سلطته على حساب هدف إعادة الإعمار. فلم يتناول هذا الإطار البنى التحتية والمباني المتضررة، أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان المتضررين من الحرب، أو التنمية الاقتصادية وإنعاش المناطق المدمرة، بل هدفه فقط إعادة ترسيخ سلطة نظام الأسد وشرعنة وجوده على كرسي الرئاسة السورية. ففي إطار عملية

⁶ انظر المرسوم رقم 66 لعام 2012 على موقع مجلس الشعب:

http://parliament.gov.sy/laws/Decree/2012/m_66_20.12.html

⁷ انظر:

Heydemann (2018), Yazigi (2017) and Kaddour, Kheder (2015), "The Assad Regime's Hold on the Syrian State," *Carnegie Endowment for International Peace*, 8.7.2015, Washington, DC, <https://carnegieendowment.org/2015/07/08/assad-regime-s-hold-on-syrian-state-pub-60629>.

⁸ 6 p., (2017) Yazigi

⁴ انظر:

Heydemann (2018), pp. 7-15.

⁵ ثمة عدد من الباحثين والصحفيين الذين تناولوا هذه الحقيقة من خلال تقديم أمثلة مختلفة حول كيفية إعادة هيكلة النظام لعلاقته بمحاسيب

الأعمال بحسب ولائهم ودعمهم للأسد. انظر، على سبيل المثال:

Daher (2017), Heydemann (2018), Sottimano, Aurora (2016), "The Syrian Business Elite: Patronage Networks and War Economy," *Syria Untold*, 24.9.2016, <http://syriauntold.com/2016/09/the-syrian-business-elite-patronage-networks-and-war-economy>; and Younes, Ahmed (2016), "Syria's businessmen invest in post-war reconstruction," *The Arab Weekly*, 5.6.2016, <https://theArabweekly.com/syrias-businessmen-invest-post-war-reconstruction>.



2011 وهي بحاجة إلى تشريع وتنظيم، إلا أن استغلال سياسات التخطيط العمراني الحضري وتسييسها من شأنه أن يفرغ أي جهود مصالحة من مضمونها. فبينما كان النظام صريحاً في مخططاته العمرانية وتشريعاته الخاصة بمناطق المخالفات في ضواحي دمشق المدمرة، إلا أنه تسامح بشدة مع عمليات البناء غير القانوني وغير المنظم في الضواحي الخاضعة لسيطرته. فقد شهدت ضواحي مثل جرمانا والمزة 86 طفرة في مجال الإسكان غير القانوني منذ عام 2012. وقد كان الدافع الرئيسي لذلك الطلب المتزايد على الأماكن الآمنة، والعدد الهائل للنازحين القادمين من الغوطة الشرقية، وكذلك الفساد وغياب تدخل الدولة على الرغم من وقوع هذه المناطق ضمن نطاق سيطرة النظام.¹⁵

2.3 قوانين الاستثمار وشرعنة الثروات غير المشروعة

تم في عام 2012 أيضاً سن قوانين أخرى لتسهيل الاستثمارات الخاصة في مشاريع إعادة الإعمار والتحكم في عمليات التعمير غير القانونية. فصدر القانون 15 لعام 2012 لتأسيس شركات تمويل عقاري، و المرسوم 29 لعام 2012 لتنظيم استصلاح الأراضي الزراعية و المرسوم 40 لعام 2012 لإزالة مخالفات البناء.¹⁶ هذه القوانين مصممة، ولا غرابة، لتخدم مصالح نخبة رجال الأعمال ذات شبكات العلاقات الواسعة والمالية للنظام منذ زمن ما قبل الحرب. كذلك تساهم هذه القوانين بإضفاء الشرعية على ثروات «تجار الحرب» الصاعدين غير المشروعة. فمنذ عام 2012، ظهرت فجأة مجموعة جديدة من رجال الأعمال الأثرياء والأقوياء، مثل وسيم قطان ومحمد براء

البنية التحتية، وتمويل الإسكان المؤقت.⁹ بالإضافة إلى ذلك، تم سن العديد من الضرائب والرسوم في سياق إعادة الإعمار لزيادة إيرادات الدولة، مثل طابع الشهيد عام 2014 وضريبة إعادة الإعمار بنسبة 5% عام 2013، والتي زادت إلى 10% عام 2017.¹⁰ الأهم من ذلك القوانين والمراسيم الصادرة بعد عام 2011 فيما يتعلق بالملكية الخاصة وإعادة الإعمار في المناطق الحضرية والاستثمار وقطاع العقارات والأصول العامة، وهي قوانين موظفة إلى حد كبير لغايات سياسية.

2.2 التشريع والممارسة

خلال الحرب صدر المرسوم¹¹ رقم 66 لعام 2012 والرامي إلى تنظيم إعادة إعمار المناطق المدمرة المستولى عليها في بعض ضواحي دمشق. إلا أن خطط إعادة البناء هذه لم تهدف لا لدعم ولا لعودة السكان الذين كانوا قاطنين في هذه المناطق قبل الحرب، كما أنها لا توفر الإسكان لذوي الدخل المنخفض. بالإضافة إلى ذلك، يسمح المرسوم بسلب الممتلكات الخاصة من أصحابها بهدف إعادة بناء البنية التحتية في المناطق الواقعة ضمن المخططات.¹² ولهذه الأسباب، تثير هذه الخطط مخاوف بشأن المصادرات المحتملة والتحويلات الديموغرافية القسرية تبعاً لولاء السكان للنظام. إن مشاريع الإسكان على طراز العقارات الفاخرة في «بساتين الرازي»¹³ لا تتسبب فقط بحرمان جماعي وتعقيد عودة السكان المقيمين في المنطقة قبل الحرب من ذوي الدخل المنخفض والميول المعارضة للنظام، بل تقود أيضاً إلى استبدالهم بسكان أثرياء موالين للنظام.¹⁴ ومع أن العديد من هذه الضواحي كانت مليئة بالمخالفات قبل عام

https://www.baladi-news.com/en/news/details/29256/After_Decree_Some_Residents_Fear_Reconstruction_Means_Eviction.

Rollin, Tom (2017), "Decree 66: The blueprint for al-Assad's reconstruction of Syria?," *IRIN News*, 20.4.2017, <https://www.irinnews.org/investigations/2017/04/20/decre-66-blueprint-al-assad-s-reconstructionsyria>.

¹⁴ انظر:

(2017) Daher ; (2017) Yazigi.

¹⁵ وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ثمة 6.2 مليون نازح

داخلي في سوريا: <http://www.unhcr.org/sy/internally-displaced-people>. لمزيد من المعلومات، انظر «مخالفات البناء في ريف دمشق سوق حرة.. وجرمانا نموذجاً»، *الاقتصاد اليوم*، 4 تشرين الثاني 2017، <https://bit.ly/2tl28HT>.

¹⁶ انظر المرسوم رقم 40 لعام 2012 على موقع مجلس الشعب:

<http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5588&cat=4311>.

⁹ في كانون الأول 2014، مدد المرسوم رقم 51 أعمال لجنة إعادة الإعمار. انظر الموقع الإلكتروني لوزارة الإدارة المحلية والبيئة: <http://www.mola.gov.sy/mola/index>.

¹⁰ عام 2013، سنّ المرسوم 13 ضريبة إعادة إعمار تصل إلى 5% تضاف إلى جميع الضرائب المباشرة وغير المباشرة، باستثناء ضريبة الدخل ورسم الكهرباء. وعام 2017 تم رفع هذه الضريبة إلى 10%. لمزيد من المعلومات حول هذه الضرائب، انظر «ضريبة إعادة الإعمار لا تطبق على الرواتب والأجور ورسم الكهرباء»، *الاقتصادي*، 13 أيلول 2013، <https://bit.ly/2SRFHbn>؛ وأيضاً «هيئة الضرائب: مضاعفة ضريبة إعادة الإعمار لن تظال الرواتب»، *الاقتصادي*، 7 كانون الأول 2017، <https://bit.ly/2X4uqDT>.

¹¹ انظر المرسوم رقم 66 لعام 2012 وانظر أيضاً:

Batrawi, Samar (2018), "Drivers of urban reconstruction in Syria: power, privilege and profit extraction," *CRU Policy Brief*, Clingendael January 2018, https://www.clingendael.org/sites/default/files/2018-01/PB_Drivers_Urban_Reconstruction_Syria.pdf.

¹² "After Decree 66, some residents fear reconstruction means eviction," *Baladi News*, 7.4.2018,



شركتهما وتأسيس شركة جديدة تعمل في قطاع النفط في غضون فترة زمنية قصيرة للغاية، وقد تأتت ثروتهما أساساً من التجارة غير المشروعة وأعمال التهريب.²¹ المثال الآخر على نخبة رجال الأعمال الجدد هو وسيم قطان، والذي كان يسيطر على أحد الحواجز وطرق التهريب خلال الحرب. وكما يقول أحد المطلعين: «قطان ظهر على الساحة فجأة، ككثيرين غيره من 'حيثان' سوريا. وهو يستثمر ملايين الليرات السورية في أبنية في أحد أعلى أحياء دمشق. كما يتمتع بميزة النفاذ إلى المناقصات العامة».²² وبعد شرائه مركز التسوق «قاسيون مول» في ضاحية مساكن برزة، تم تعيين قطان رئيساً لغرفة تجارة ريف دمشق في شباط 2018. وبعد شهر واحد أسس شركة «مروج الياسمين المحدودة» العاملة في قطاع السياحة.²³ يمكن تفسير ولاء الرأسماليين المحاسيب باعتمادهم الشديد على علاقاتهم مع النظام من أجل تحصيل ثروتهم، سواء من خلال التراخيص والعقود التي يمنحها النظام أو من خلال العمل في الوساطة لصالح النظام. لذلك فإن أي تغييرات سياسية تهدد النظام يمكن أن تحصل ستضع المصالح الاقتصادية لهؤلاء ووجودهم نفسه على المحك، فهم متورطون بشكل مباشر أو غير مباشر في أنشطة وشبكات النظام الإجرامية وغير القانونية. على الجانب الآخر من المعادلة، يحتاج النظام إلى وجودهم وولائهم لشرعنة سلطته، ولتجاوز العقوبات الاقتصادية وجذب آخرين للدخول في منظومته.

أما تجار الحرب الذين تجاوزوا الحدود المسموح بها أو أصبحوا خطراً على النظام فقد تعرضوا لهجوم حملات عامة سُميت «حملة مكافحة فساد» أو «حملات أمنية»، مما أدى إلى مصادرة ممتلكاتهم وأصولهم المالية في بعض الحالات. وعلى هذا النحو، كانت الدائرة الداخلية للنظام تسعى للقضاء على المنافسين وتحذير الميليشيات الموالية من تجاوز حدود معينة. يمكن لهذه الإجراءات أيضاً أن تساعد على إضفاء الشرعية على النظام باعتباره السلطة المركزية وباعتبار الدولة

قاطرجي، والذين أنشأوا شركات قابضة تعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية، ولا سيما قطاعات العقارات والمقاولات والنفط.¹⁷ ومن المفيد استقصاء كيفية وأسباب صعود تجار الحرب هؤلاء.

إن حاجة النظام إلى القتال على مختلف الجبهات، وفي الوقت نفسه الاحتفاظ بولاء الميليشيات الموالية له، دفعته إلى التسامح مع الأنشطة غير المشروعة وعمليات الإجرام والنهب، بما في ذلك عمليات الخطف بهدف الفدية. وعليه فقد تمتع قادة الميليشيات بدرجة كبيرة من الاستقلالية أتاحت لهم استخراج أموال من الأعمال والتجارة ضمن مناطق نفوذهم وبالتالي جعلت منهم تجار حرب.¹⁸ تمثل هذه القوى المحلية الناشئة التي تمكنت من الاستفادة من اقتصاد الحرب تحدياً هائلاً لعمليات حفظ استقرار وحتى لتماسك السلطة المركزية في دمشق. فنظام الأسد يحاول تجنب أي تمرد أو عصيان من جانب هؤلاء، ويسمح لهم بغسل ثروتهم غير المشروعة المجموعة في زمن الحرب، مما يجعلهم فاعلين رئيسيين في إعادة البناء الاقتصادي من خلال إنشاء شركات رسمية خاصة.¹⁹ إن رجال أعمال مثل سامر فوز ومازن التريزي أصبحوا لاعبين رئيسيين منذ عام 2016، وكلاهما يستثمر بكثافة في مجال العقارات وشراء الشركات التي تعود لرجال الأعمال في الخارج. يثير الصعود المفاجئ والسريع لفوز والتريزي في عالم الأعمال شكوكاً حول كيفية جمعهم لثروتهم، وما إذا كانوا يعملون لصالح أنفسهم أم أنهم مجرد واجهة لأنشطة رجال أعمال بارزين من أمثال محمد حمشو ورامي مخلوف الموضوعين على قائمة عقوبات الدول الغربية.²⁰

بعد ذلك بعامين، أخذ اللاعبين الذين ظهروا في الآونة الأخيرة يتصدرون عناوين الأخبار، وتحديداً محمد براء قاطرجي وأخوه حسام، عضو مجلس الشعب و«عزّاب» صفقات القمح والنفط بين النظام وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (PYD). فقد تمكنا من توسيع

انظر البيان الصحفي لوزارة الخزانة الأمريكية (2018) <https://home.treasury.gov/news/pressreleases/sm474>. وانظر أيضاً «عرب صفقات النظام مع تنظيم الدولة» يؤسس شركة نفط في سوريا»، السورية نت، 9 حزيران 2018، <https://bit.ly/2135jQ1>.

²² مقابلة سلام سعيد مع صاحب مصنع سوري، 24 أيلول 2018، بيروت، لبنان.

²³ «وسيم قطان من الفنون الجميلة إلى 'حوت اقتصادي' في سوريا»، عنب بلدي، 14 آذار 2018، <https://net.enabbaladi.com/archives/213384>؛ وأيضاً:

"Contract Awarded to Regime Crony Highlights Insecure Legal Environment for Investors in Syria," *The Syria Report*, 21.8.2018, <http://www.syria-report.com/news/economy/contract-awarded-regime-crony-highlights-insecurelegal-environment-investors-syria>.

¹⁷ مقابلات سلام سعيد مع اثنين من رجال الأعمال الذين ما يزالون يعملون في سوريا، 24 أيلول 2018، بيروت، لبنان.

¹⁸ p. 6, (2017) Yazigi

¹⁹ انظر العطار، رولا (2018)، «المصرف المركزي السوري يكافئ أترية الحرب ويعاقب المعارضين»، المدن، 27 حزيران 2018، <https://bit.ly/2N7Mw3r>.

²⁰ انظر:

Adesnik, David (2018), "US must renew sanction enforcement on Syria's Assad," *The Hill*, 7.6.2018, <https://thehill.com/opinion/international/395835-us-must-renew-sanction-enforcement-onsyrias-assad>.

²¹ في 6 أيلول 2018، وضع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية محمد القاطرجي وشركته شركة قاطرجي على قائمة قراره التنفيذي رقم 13582،



2.4 تدخل الأجهزة الأمنية وممارساتها المثيرة للجدل

بالإضافة إلى استغلال القوانين واللوائح لغايات سياسية، عادت أجهزة النظام الأمنية إلى ممارساتها وتدخلاتها القديمة في الحياة العامة. على سبيل المثال، في آب 2015، عمّم النظام توجيهات إلى جميع السلطات المحلية لإضافة شرط جديد على أي مبيعات عقارية، أي شرط «الإذن الأمني» الذي تمنحه فروع الأمن والمخابرات. يعرقل هذا الشرط المعاملات العقارية لمنتقدي النظام، أو المطلوبين للخدمة العسكرية.²⁷ كما يحتاج النازحون من الغوطة الشرقية اليوم إلى إذن من ما يسمى «اللجان الحزبية»، أي لجان أعضاء حزب البعث، من أجل العودة إلى منازلهم.²⁸

في عام 2016، صدر المرسوم رقم 11 الخاص بوقف عمليات تسجيل الحقوق العينية العقارية المغلقة بسبب الأوضاع الأمنية الطارئة.²⁹ ومع هذا المرسوم، أصبحت جميع المعاملات العقارية في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام لاغية وباطلة. للوهلة الأولى، يبدو هذا القانون تطوراً إيجابياً يحمي حقوق الملكية ويمنع التزيف والاحتيال في ظل غياب مؤسسات الدولة الفاعلة. ففي عام 2014 وثقت وزارة العدل وجود 9,000 وكالة مبيعات عقارية مزوّرة، و 7,300 عام 2016.³⁰ ومع ذلك، في ظل نظام مثل النظام السوري ووجود قضاء فاسد بالكامل تحت أمره، من المستبعد تماماً أن تكون القرارات المتعلقة بملكية العقارات والأراضي في مناطق النزاع السابقة قرارات منصفة أو هادفة لمحاربة التزوير.

ومن الأمثلة الحديثة على ممارسات النظام لإعادة إعمار حالة مدينة الميادين في ريف دير الزور. يقول أحد سكان الميادين:

²⁷ علوش، مصطفى (2015)، «النظام السوري يشترط لبيع العقارات في سورية موافقة أمنية»، الحياة، 20 آب 2015، <https://bit.ly/2X4tdfP>.

²⁸ أبو الذهب، غياث (2018)، «إعمار الغوطة الشرقية على نفقة سكانها»، سورييتنا برس، 20 آب 2018، <https://bit.ly/2SQuWGn>.

²⁹ انظر المرسوم رقم 11 لعام 2016 على موقع مجلس الشعب: <http://parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5588&nid=16255&First=0&La%20st=16&CurrentPage=0&mid=&refBack>. وانظر أيضاً: «Legislative decree on holding registration real estate rights in rem at closed real estate offices due to security situation», SANA, 5.5.2016, <https://sana.sy/en/?p=76470>.

³⁰ ملحم، نور (2018)، «شبيكات التزوير تستبيح منازل السوريين: قضية يربعهم اسم المالك.. وقانون لا يحمي المواطن!»، الأيام، 29 تموز 2018، <https://bit.ly/2leSkcE>.

السورية «دولة قانون ونظام» تحارب «الفاستدين». فضلاً عن ذلك يتم استغلال مثل هذه الممارسات لدعم الجهود الروسية لتعويم الأسد دولياً كضامن للاستقرار في البلاد. ولعل خير مثال على ذلك هو «العملية الأمنية» التي جرت في حزيران 2018 في اللاذقية ضد أيمن جابر، وهو أحد أقرباء الأسد، واثنين من محاسيب الأعمال الآخرين هما جعفر شاليش ومهند حاتم. فيوصفه أحد أباطرة النفط، ومستثمراً في شام كابيتال وشريكاً في تلفزيون الدنيا الموالي للنظام، فإن جابر ليس مجرد رجل أعمال ثري، بل هو أيضاً تاجر حرب كبير ونافذ في اللاذقية. وقد قام بتمويل وقيادة لواء صقور الصحراء وفوج مغاوير البحر، واللذين دعما الجيش النظامي في قمع الثورة واستعادة تدمر من تنظيم داعش أوائل 2017.²⁴ وقد انضمت هذه الميليشيات لاحقاً إلى ما يسمى الفيلق الخامس.²⁵ وبالإضافة إلى قبضته الحديدية في اللاذقية وامتلاكه ميليشيا موالية تدعمه، كان جابر على علاقة جيدة مع العسكريين الروس والإيرانيين، لذلك فإن سلطته الاقتصادية والسياسية والعسكرية المتنامية، حتى لو كانت ضمن نطاق محلي ضيق، أثارت خشية السلطة المركزية في دمشق من تجاوزه للأسد شخصياً. كذلك فإن فقدان السيطرة على ميليشيا قوية، وعلى موقع مهم رمزي مثل اللاذقية، كان أيضاً مدعاة قلق. أخيراً، يبدو أن جابر عوقب بسبب عدم ولائه وتأخره في حل ميليشياته المحلية، على الرغم من أمر الأسد بحل جميع الميليشيات.²⁶

²⁴ انظر «النظام يصادر أملاك أيمن جابر»، جريدة الاقتصاد، 31 أيار 2018، <https://net.eqtsad.www/article/news/20055>؛ «صهر عائلة الأسد على رأسهم.. عملية أمنية غير مسبوقه ضد أخطر المتنفذين في اللاذقية»، السورية نت، 1 حزيران 2018، <https://5ARLTO2/ly.bit//>؛ «والأسد يتخلص من الرؤوس الكبيرة فيها.. المخابرات تواصل ملاحقة المتنفذين الموالين له باللاذقية»، السورية نت، 4 حزيران 2018: <https://bit.ly/2LZDjt4>؛ وأيضاً: Sottimano (2016).

²⁵ انظر: Al Masri, Abdulrahman (2017), "Analysis: the Fifth Corps and the State of the Syria Army," *News Deeply*, 11.6.2017, <https://www.newsdeeply.com/syria/articles/2017/01/11/analysis-the-fifth-corps-and-the-state-of-the-syrian-army> Al-Tamimi, Aymann Jawad (2016), "The Fifth Legion: A New Auxiliary Force," *Syria Comment*, 24.12.2016, <https://www.joshualandis.com/blog/fifth-legion-new-auxiliary-force>.

²⁶ انظر «رجل في الأخبار.. آل الأسد يقلمون أظافر صهرهم أيمن جابر»، عنب بلدي، 1 حزيران 2018، <https://www.enabbaladi.net/archives/232365>.



التهجير. كما استخدمت ميليشيات النظام القانون رقم 10 للاستفادة من الأراضي الزراعية في المناطق الريفية المحيطة بحماة. فوفقاً للقانون، بإمكان الحكومة إعادة بناء أي منزل ترى أنه «تضرّر بشكل كبير» ومصادرة ما يعادل 20% من الأراضي المملوكة ملكية خاصة لاستخدامها في تطوير المرافق العامة والبنى التحتية.³⁵ وبمعزل عن القانون رقم 10، يبدو أن النظام غير قادر أو غير راغب في إعادة بناء البنى التحتية والمنازل المدمرة لمصلحة جميع السوريين. فبينما يحصل بعض السوريين على معاملة خاصة وحق في إعادة بناء منازلهم، تشعر غالبية سكان المناطق المدمرة وكأنهم تُركوا لشأنهم على صعيد إعادة الإعمار. بل إن السلطات المحلية في الغوطة الشرقية أجبرت العائلات العائدة على إزالة الحطام على نفقتها الخاصة بغض النظر عن مواردها المالية.³⁶

باختصار، القوانين واللوائح والسياسات المذكورة أعلاه التي أصدرها النظام في سياق إعادة إعمار المناطق الحضرية تخدم شريحة صغيرة من السكان على حساب الأغلبية. هذه الشريحة الصغيرة والتي تجري محاباتها لا يمكن فهم هويتها على أساس خلفياتها الدينية أو الإثنية، بل فقط على أساس ولائها لنظام الأسد. على سبيل المثال، قد يتوقع المرء أن الطائفة العلوية التي ينتمي إليها الأسد تملك امتيازات جماعية، أو أن أقارب الأسد يحظون بمعاملة خاصة بغض النظر عن ولائهم. لكن كما أوضحنا أعلاه، كون المرء علوياً لا يعني تلقائياً تمتعه بامتيازات. فعلى المرء أن يثبت ولاءه التام للأسد شخصياً. وبناء عليه يمكن للسنة المخلصين من أمثال سامر فوز التمتع بامتيازات أكثر من أي فرد من عائلة الأسد، ما دام الأول يظهر الطاعة والولاء. لذا، على الرغم من قيام نظام الأسد في كثير من الأحيان بتوظيف الطائفية كجزء من سياسة «فترق تسد» من أجل الإمساك بزمام السلطة منذ السبعينات، وعلى الرغم من تعويله على حالة الارتياب العام بين الطوائف من أجل هذه الغاية، إلا أن ممارساته تظهر أن الولاء للنظام هو أكثر أهمية من الديانة والإثنية وحتى الصلات العائلية.³⁷

«بعد انسحاب قوات داعش في نهاية نيسان 2018، جاء جيش النظام إلى البلدة وطلب من أهلها المغادرة لمدة 20 يوماً حتى يتمكن من إجراء بعض التحقيقات. وعندما سُمح لهم بالعودة بعد ثلاثة أشهر، فوجئوا بنهب منازلهم وقصفها من قبل الجيش». ³¹ ويقول ساكن آخر: «ينبغي على جميع العائلات التي لديها أبناء فوق 17 عاماً تسوية أوضاعها مع السلطات قبل عودتها إلى المدينة. فعلى جميع الشباب الذين تزيد أعمارهم عن 17 عاماً أن ينضموا إلى الجيش السوري، وإلا فعلى أسرهم تقديم دليل على أنهم خارج البلاد». ³² وبالنتيجة فإن عودة اللاجئين والعائلات النازحة أو استرجاع ممتلكاتها كلها متوقفة على إذن النظام.

2.5 القانون رقم 10 وسلب حقوق الملكية العقارية

في آذار 2018، وبعد استعادة السيطرة على الغوطة الشرقية، أصدر الأسد القانون رقم 10 القاضي بإنشاء منطقة تنظيمية.³³ عملياً، جاء القانون رقم 10 كتعديل للمرسوم رقم 66 لعام 2012، والذي تم تمديد أحكامه لتشمل البلاد بأكملها. ووفقاً للفقرتين 5 و6 من القانون يتعين على السلطات المحلية تقديم سجلات توثيق الملكيات وجدول بأسماء أصحاب العقارات وملاك الأراضي قبل السماح لهم ببدء أعمال البناء. تمنح الوحدات الإدارية للسلطات المحلية أصحاب العقارات أو ممثلهم القانونيين سنة واحدة³⁴ لإثبات الملكية. وقد أثار القانون انتقادات حادة على الصعيدين المحلي والدولي، فعدد كبير من سكان هذه المناطق السابقين هم إما في الخارج أو نازحون وليس بحوزتهم وثائق ملكية. لذلك اعتُبر القانون رقم 10 أداة لسلب السوريين المطلوبين سياسياً أو اللاجئيين في الخارج كونهم لا لا يستطيعون إثبات ملكيتهم بسبب عدم قدرتهم للسفر إلى سوريا أو التعامل مع السلطات السورية. في حزيران 2018، استخدمت الوحدات الإدارية في القابون وجوبر القانون رقم 10 لبدء مشاريع بناء. كانت هذه المناطق معقلاً لقوات المعارضة حول دمشق، وقد تعرض أهاليها إما للقتل أو

³⁵ انظر «تعديلات القانون رقم 10 تهدد حقوق الملكية العقارية للسوريين» (<https://turkey-breaking.com/تعديلات-جديدة-على-القانون-10-تشرعن-نهب-ال/>)، وأيضاً:

Law", (2018) Sun Haugbolle, No. 10: Property, Lawfare, and New Social Order in Syria," *Syria Untold*, 26.7.2018, <http://syriauntold.com/2018/07/law-no-10-property-lawfare-and-new-social-order-insyria>.

³⁶ انظر أبو الذهب، غياث (2018).

³⁷ مزيد من المعلومات حول هذه المحاجة، انظر:

Said, Salam (2018), "The Uprising and the economic interests of the Syrian military-mercantile complex," in Raymond Hinnebusch, Omar Imady (Eds.), *The Syrian*

³¹ مقابلة سلام سعيد مع اثنين من سكان الميادين، برلين، 7 تشرين الأول 2018.

³² المرجع نفسه.

³³ «القانون رقم 10»، رئاسة مجلس الوزراء، 2 نيسان 2018، <http://213.178.227.227/default.aspx?id=13502>

³⁴ في البداية نص القانون على 30 يوماً فقط كمهلة لإثبات الملكية. في 11 تشرين الثاني 2018 أصدر رئيس الوزراء السوري القانون رقم 42 الذي يمدد المهلة إلى سنة واحدة، انظر <http://213.178.227.227/default.aspx?id=14227>



تقشفية في سياسته المالية، بما في ذلك زيادة الضرائب، وخلق إيرادات ضريبية جديدة، وخفض الإعانات الاجتماعية. وبالنظر إلى حجم التخفيضات في إيرادات الدولة، وزيادة الإنفاق العسكري، والعقوبات الاقتصادية الملازمة لمرحلة إعادة الإعمار، فإن من المرجح للسياسات الاقتصادية في سوريا أن تنحاز بشدة نحو النموذج النيوليبرالي الذي كان ينفذه الأسد قبل الحرب.

ولكن من شأن التحرير الاقتصادي المتصاعد أن تكون له آثار مدمرة على الشعب السوري والاقتصاد الوطني. فغالباً ما تكون اقتصادات ما بعد الحرب ضعيفة للغاية في ظل سياسات سوق مفتوحة، نظراً لحجم الدمار في البنية التحتية المادية والاجتماعية، ونقص العمالة الماهرة والمؤهلة والمتعلمة، والضرر الشديد الذي لحق بالقطاعات الصناعية والزراعية. فصغار المزارعين والمنتجين على وجه الخصوص سيحتاجون إلى درجة معينة من الحماية لتنشيط أعمالهم والخروج من مأزق البطالة والفقر. علاوة على ذلك، ينتقد ديل كاستيلو (2016) تركيز جهود إعادة الإعمار الرامية إلى خلق بيئة أعمال جاذبة للاستثمار الأجنبي الكبير على حساب الاقتصاد المحلي، خاصة في دول مثل العراق وليبيا الغنية بالموارد الطبيعية.³⁸

أما التحول المركزي في السياسة الاقتصادية لنظام الأسد بعد الحرب فسيتمثل في هوية الشركاء التجاريين والاقتصاديين. فبدلاً من الاتحاد الأوروبي أو الدول العربية الأخرى أو تركيا، يجري الآن عقد اتفاقيات تجارية واستثمارية واتفاقيات تعاون اقتصادي مع الدول الحليفة للنظام مثل روسيا وإيران والصين، والدول الصديقة لها مثل الهند وأبخازيا المدعومة من روسيا، والعراق ولبنان المدعومين من إيران.³⁹ لا تهدف هذه الاستراتيجية إلى تخفيف حدة العقوبات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وجامعة الدول العربية فحسب، بل تدعم أيضاً جهود الدعاية التي يقوم بها النظام من خلال التسويق لفكرة أن بإمكانه العثور على مانحين بديلين لإعادة الإعمار بين الدول الحليفة، بغض النظر عن مدى واقعية أو إمكانية مثل هذا السيناريو. فيما يتعلق بهذه النقطة، تجدر الإشارة إلى أن جميع الإعلانات عن استثمارات محتملة في سوريا والتي تصدرت عناوين بعض الصحف المتعلقة باتفاقيات تعاون اقتصادي بين النظام السوري ودول مثل الصين والبرازيل

لا يمكن لمأسسة التمييز وشرعنة الظلم أن تؤدي بأي شكل من الأشكال إلى استقرار دائم أو تنمية مستدامة. على العكس، ستسرع إعادة إنتاج اللامساواة السائدة قبل الحرب من اندلاع نزاعات جديدة. بالإضافة إلى ذلك، سيتعمق الظلم الاجتماعي والاقتصادي بفعل القوانين والتشريعات التمييزية الطابع، والتي ستؤدي درجة عالية من الفساد والمحسوبيات. وبالتالي، لا يمكن للإطار القانوني والممارسات القائمة في ظل النظام الحالي إنجاز إعادة إعمار ناجحة وعادلة اجتماعياً بعد الحرب.

3. مقاربات إعادة الإعمار والقوى الأجنبية

حتى لو كانت هناك ثمة دروس يمكن استخلاصها من الأخطاء المرتكبة في حالات أفغانستان والعراق والبوسنة وكوسوفو، تتطلب إعادة إعمار سوريا بعد الحرب، على أية حال، جملة مختلفة من الحسابات، وذلك لعدة أسباب. أولها أن نظام الأسد مستمر بالاحتفاظ بالسلطة، وبالتالي، على الأقل في المدى المتوسط، لن يحدث أي تغيير سياسي أو تغيير للنظام السائد، ما يعني أن الأخطال والأنماط القديمة في الاقتصاد السياسي الزبائني ستستمر والفساد المتأصل سيتعزز.

ثانياً، ما تزال الجهات المانحة التقليدية، أي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، مترددة أو غير راغبة في تمويل إعادة الإعمار في سوريا ما دام نظام الأسد في السلطة دون أي اتفاقية سلام في الأفق. الأهم من ذلك هو أن المانحين والمستثمرين المحتملين لإعادة إعمار سوريا هم حلفاء النظام الإقليميون والدوليون خلال الحرب، ولا سيما روسيا وإيران والصين. لكن على الرغم من أن لشركاء إعادة الإعمار هؤلاء أجندات ومصالح اقتصادية-جيوستراتيجية مختلفة عن مصالح المانحين التقليديين في سوريا والمنطقة، إلا أن ما يجمعهم مع المانحين الغربيين والمؤسسات المالية الدولية هو سعيهم نحو سياسات اقتصادية نيوليبرالية في سوريا ما بعد الحرب. على سبيل المثال، من المتوقع أن يستمر الأسد في التوسع بالسياسات النيوليبرالية التي كانت قائمة قبل الحرب، بدءاً بمتابعة خصخصة المؤسسات وغيرها من الأصول العامة المملوكة للدولة، وصولاً إلى تعزيز الاستثمار الخاص والتوسع في تحرير التجارة. كما سيواصل نظام الأسد تنفيذ إجراءات

³⁹ على سبيل المثال، وقعت سوريا اتفاقية تجارة معفاة من الضرائب مع العاصمة الأبخازية سوخومي في أيلول 2018، واتفاقية تجارة حرة مع إيران عام 2011. كما وقعت اتفاقيات تعاون واستثمارات مختلفة مع العراق ولبنان. وقد بدأت محادثات رسمية مع الهند والبرازيل لتوسيع العلاقات التجارية والاقتصادية والمشاركة في إعادة البناء الاقتصادي. انظر: "Syria Signs Agreement on Tax-Free Trade with Sokhumi," *Civil.ge*, 7.9. 2018. <https://civil.ge/archives/253074>

Uprising: Domestic Origins and Early Trajectory, Routledge, London and New York.

³⁸ Del Castillo, Graciana (2015) "Economic Reconstruction and Reforms in Post-Conflict Countries," in Arnim Langer and Graham K. Brown, *Building Sustainable Peace: Timing and Sequencing of Post-Conflict Reconstruction and Peacebuilding*, (London: Oxford University Press, 2016).



مثل حلب ودير الزور.⁴⁵ وبالتالي، لن يكون الفساد وسوء استخدام المناصب عرضاً من أعراض هشاشة وضعف الحكم بعد الحرب، بل خصائص عميقة الجذور تعود إلى شكل حكم سوريا قبل الحرب. من هنا يشير هايدمان بحق إلى أن الدولة السورية بعد الحرب لن تكون «دولة هشّة» بل دولة «شرسة»، حيث ستقوم النخبة الحاكمة بالدفاع عن الهياكل المؤسسية القائمة و فرضها بالقوة.⁴⁶

ولهذه الأسباب، يجب أن تكون مقاربات إعادة الإعمار لسوريا في ظل نظام الأسد مستمدة من تجارب إعادة الإعمار في إيران أو العراق بعد الحرب الإيرانية-العراقية في 1980-1988، ومن تجربة إعادة الإعمار العراقية بعد حرب الخليج في 1990-1991. فقد شهد كلا البلدين دماراً كارثياً في مناطق محددة من البلاد، وتمكن كلاهما من الحفاظ على حكومته المركزية ومؤسسات دولته الفاعلة إلى حد ما. كذلك كان يسيطر على كلا العاصمتين نظام استبدادي أو «دولة شرسة». وأخيراً، أعاد كل من العراق وإيران بناء اقتصاده في ظل العقوبات، والتي جاءت بمعظمها من دول غربية.⁴⁷ ومع ذلك ثمة فارق مهم ينبغي أخذه بعين الاعتبار في مثل هذه المقارنة: فإيران والعراق يبقيان بلدين غنّيين بالموارد ويملكان القدرة على تمويل إعادة إعمارهما من عائدات النفط، فيما إنتاج النفط السوري،⁴⁸ والذي كان متراجعاً

والهند، ما زالت مجرد وعود لم تترجم إلى أفعال على أرض الواقع بعد.⁴⁰

رغم أن التجارة وزيادة الصادرات إلى بلد خارج من نزاع تعتبر مسألة سهلة التنفيذ و تصب في صالح البلد المصدّر، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد غير مستقر وخاضع لعقوبات وفي ظل حكم غير شفاف هو مخاطرة كبيرة للغاية.⁴¹ بحسب رجل أعمال سوري، سبق أن ألغت شركات صينية صفقات مستقبلية لها وأوقفت نشاطاتها الجارية في سوريا بعد إعلان الولايات المتحدة عن خطط لزيادة العقوبات المفروضة على النظام السوري وأنصاره.⁴² شركة هواوي الصينية، على سبيل المثال، والتي كانت إحدى الشركات العالمية القليلة التي بقيت تعمل في سوريا بعد 2011، غادرت السوق السورية. وقد توقف مورّدون دوليون آخرون عن القيام بعمليات تسليم مباشر إلى سوريا.⁴³

ثالثاً، لم تتدمر مؤسسات الدولة في سوريا ولم تتفكك كما حصل في العراق بعد 2003 أو أفغانستان بعد 2001. فبسبب استراتيجية النظام في تركيز قوته على ما يسمى «سوريا المفيدة»⁴⁴ والمراكز الحضرية الكبرى التي تضم مؤسسات الدولة الرئيسية، بقيت مؤسسات الدولة الإدارية تؤدي دورها إلى هذا الحد أو ذلك، حتى في مدن التي شهدت جبهات قتال مسلح

Sulz, Matthias (2018), "Loyalty over geography: Re-interpreting the notion of 'Useful Syria'," *Syrian Comment*, 6.9.2018.

⁴⁵ تمكن الأسد رغم النزاع من مواصلة دفع رواتب الموظفين الحكوميين وتوفير الخدمات العامة الأساسية، سواء في المناطق التي تسيطر عليها الدولة أو المدن الخاضعة لسيطرة الأكراد أو المعارضة أو داعش. كان هدف النظام تقديم نفسه كسلطة شرعية وإثبات مقدرة مؤسسات الدولة، انظر: Khaddour (2015); Yazigi (2016).

⁴⁶ Heydemann 2018, p. 2.

⁴⁷ Amirahmadi, Hooshang (1992), "Iranian Economic Reconstruction Plan and Prospects for its Success," in Amirahmadi and Entessar (1992), *Reconstruction and regional Diplomacy in The Persian Gulf*, Routledge London and New York, pp. 109-154; Farouk-Sluglett, Marion and Sluglett, Peter (1990), "Iraq Since 1986: The Strengthening of Saddam," in MER 167 – On the Edge of War, Vol. 20, *Middle East Research and Information Project*, <https://www.merip.org/mer/mer167/iraq1986-strengthening-saddam>; Alnasrawi, Abbas (2002), *Iraq's Burdens: Oil, Sanctions, and Underdevelopment*, Greenwood Press, London pp. 61-116.

⁴⁸ قدرت الشركة السورية للنفط لخسارة الإنتاج النفطي منذ 2011 وحتى منتصف 2018 بـ 525 مليون برميل، انظر حميدي، صالح (2018)، «خسارة 252 مليون برميل نفط... تقرير لـالسورية للنفط»: 2,623 مليار

⁴⁰ تطالب الصين مثلاً بـ«سوريا مستقرة» قبل أي استثمار صيني، انظر: Matthias Gebouer and Christoph Sydow (2018), "Der Wiederaufbau – eine Jahrhundertaufgabe," *Spiegel online*, 30.8.2018, <http://www.spiegel.de/politik/ausland/syrien-der-wiederaufbau-wird-eine-jahrhundertaufgabe-a-1224527.html>.

⁴¹ يمثل الاقتصاد السوري سوق تصدير ضخمة محتملة بعد الحرب، مما يجعل التجارة مع سوريا شديدة الجاذبية. لكن زيادة الواردات، ولا سيما السلع الصناعية والتصنيع، لن تكون مفيدة بالضرورة للاقتصاد السوري والصناعات المحلية. تتوقع الهند الحصول على حصة سوقية أكبر في مجالات السيارات والآلات والبلاستيك. انظر:

"India-Syria trade to reach \$500 million in next 3 yrs FIEO," *The Economic Times*, 11.9.2018, <https://economictimes.indiatimes.com/news/economy/foreign-trade...o-reach-500-million-in-next-3-yrs-fieo/articleshow/65769371.cms>.

⁴² "U.S. Imposes Sanctions on Supporters of the Syrian Regime," *U.S. State Department*, 6.9.2018. <https://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2018/09/285765.html>

⁴³ مقابلات سلام سعيد مع اثنين من رجال الأعمال الذين ما يزالون يعملون في سوريا، 24 أيلول 2018، بيروت، لبنان.

⁴⁴ أشار الأسد في خطاب له بتاريخ 26 تموز 2015، إلى مفهوم «سوريا المفيدة» لتبرير عدم تمكن الجيش السوري من استعادة جميع أجزاء سوريا، انظر:



بسرعة على مساحات شاسعة من الأراضي السورية. إلا أن الدعم العسكري والمالي المكثف من إيران، وظهور داعش كتهديد إرهابي للمنطقة، وما تلا ذلك من تدخل عسكري روسي، كل ذلك جعل فكرة توظيف "كعكة إعادة الإعمار" كأداة ضغط من قبل الدول الغربية على النظام لتوقيع إتفاقية سلام أقل فعالية.

لكن بعد انتصارات النظام العسكرية التي تلت التدخل الروسي في أيلول 2015، عادت دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وشركاؤها الإقليميون مثل تركيا ودول الخليج إلى التعاطي مع إعادة الإعمار كأداة سياسية للضغط على النظام وحلفائه. على سبيل المثال، اعتبرت هذه الدول عقد إتفاقية انتقال سياسي أو إتفاقية سلام شرطاً مسبقاً لمساهمتها في تمويل إعادة الإعمار. وقد كان هدفها وراء ذلك ليس فقط وقف الحرب السورية وإيجاد حل سياسي للنزاع، ولكن أيضاً تجنب أزمة لاجئين جديدة وتخفيف اللاستقرار الأمني في المنطقة. تعتمد هذه الاستراتيجية على حقيقة أن النظام بحاجة لمساهمتهم، فحلفاؤه غير قادرين على تولي تمويل عملية إعادة إعمار مكلفة في سوريا وذلك لعدة أسباب.⁵² فمن ناحية، يواجه حليفاه الرئيسيان روسيا وإيران تحديات داخلية وعقوبات اقتصادية مختلفة. ومن ناحية أخرى، ينطوي الاستثمار في إعادة إعمار سوريا على مخاطرة كبيرة، حيث لم يتم التوقيع على أي إتفاقية سلام بعد، ولا يوجد توافق دولي في الرؤية حول الحل السياسي المنتظر.⁵³

في الوقت نفسه، قام نظام الأسد مراراً بمكافأة أصدقائه الأجانب⁵⁴ واعداداً إياهم بعقود إعادة إعمار مربحة وبتعاون

قبل الحرب، تضرّر بشكل هائل خلال الحرب، وهو بالتالي لن يكفي لتمويل احتياجات إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية وإعادة تأهيل القوات العسكرية والأمنية. أخيراً، ستبقى القوات العسكرية والأمنية عنصراً مهماً في عملية إعادة الإعمار، نظراً إلى أن الحرب السورية لم تنته بعد.

3.1 إعادة الإعمار كأداة من أدوات السياسة الخارجية

ينطبق مصطلح «إعادة الإعمار بعد الحرب» على مرحلة انتهاء الحرب أو توقف النزاع المسلح وتوقيع أطراف النزاع لاتفاقية سلام.⁴⁹ في حالة سوريا، النزاع المسلح لم ينته بعد، ولم يتحقق أي تقدم ملحوظ في عملية السلام. ومع ذلك، يجري استخدام مفهوم إعادة الإعمار كأداة سياسة خارجية منذ 2012 من قبل كل من النظام السوري ومجتمع المانحين الدولي الداعم للمعارضة. ففي وقت مبكر من عام 2012، قامت الدول الأعضاء في مجموعة أصدقاء سوريا⁵⁰ بتأسيس «مجموعة العمل الخاصة بالإنعاش والتنمية الاقتصادي» بالتعاون مع جهات المعارضة بهدف البدء في تخطيط وتنسيق جهود إعادة الإعمار بعد رحيل الأسد. وقد عُقد اجتماع المجموعة الأول في أبو ظبي في 24 أيار 2012، حيث شاركت أكثر من 60 دولة وممثلاً عن جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.⁵¹ وقتها كان المتوقع انهيار الأسد قريباً، نظراً لأن النظام كان يفقد السيطرة

⁵² بحسب تصريح للأسد في 15 نيسان 2018، إعادة إعمار سوريا ستكلف حوالي 400 مليار دولار، وقد يحتاج الاقتصاد السوري إلى 10 إلى 15 سنة للتعافي، انظر «الأسد: سوريا يلزمها من 10 إلى 15 عاماً لإعادة إنعاش الاقتصاد»، سبوتنيك نيوز، 15 نيسان 2018، <https://bit.ly/2DCBG1d>

⁵³ انظر:

Butter, David (2016), "How to salvage Syria's economy: Through economic aid, the West has the opportunity to exert pressure for changes in governance," *Aljazeera*, 18.3.2016, <https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2016/03/salvage-syria-economy-160317092133422.html>; Pecquet, Julian (2018), "US risks irrelevance in Syria with reconstruction taboos," *Al-Monitor*, 14.3.2018, <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2018/03/us-risks-irrelevancy-syria-reconstruction-taboos.html>.

⁵⁴ بشكل رئيسي روسيا وإيران والصين وبعض الدول العربية. لمعرفة كيفية مكافأة النظام لحلفائه الخارجيين، انظر مثلاً:

ليرة خسائر فوات إنتاج وسرقة منذ بداية الأزمة»، الوطن، 30 أيلول 2018، <http://alwatan.sy/archives/168010>.

⁴⁹ Anderlini, Sanam Naraghi and El-Bushara, Judy (2004), "Post-Conflict Reconstruction," in *Inclusive Security, Sustainable Peace: A Toolkit for Advocacy and Action*, Washington and London, http://siteresources.worldbank.org/INTMNAREGTOPG/ENDER/Resources/Post_conflict.pdf.

⁵⁰ رداً على فيتو روسيا والصين وفشل قرار الأمم المتحدة في 4 شباط 2012 في وقف العنف في سوريا، قامت أكثر من 60 دولة وممثلين عن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والجامعة العربية وهيئات أخرى بتأسيس مجموعة «أصدقاء الشعب السوري»، وهي بمثابة هيئة جماعية تعمل خارج مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. للمزيد من المعلومات حول هذه المجموعة، انظر:

"Group of Friends of the Syrian People: 1st Conference," *Carnegie Middle East*, 2012, <http://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=48418>.

⁵¹ "Working Group on Economic Recovery and Development: 1st Conference," *Carnegie Middle East*, 2012, <http://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=50231>.



ويبينما تبدو فكرة استعمال إعادة الإعمار كـ«طعم» أو أداة ضغط بيد الدول الغربية قد فشلت حتى الآن في دفع سوريا نحو حل سياسي، أو في زيادة التأثير على التطورات في سوريا بعد الحرب، سيكون من المرجح الاعتماد على العقوبات كأداة سياسة خارجية بهدف الضغط على النظام أكثر فأكثر.⁵⁶ في نفس الوقت فشل نظام الأسد في توظيف إعادة الإعمار كـ«طعم» لإشراك المزيد من الجهات المانحة في إعادة الإعمار، أو كأداة لإضفاء الشرعية على وجوده دولياً.

وبعيداً عن النقاش حول فعالية استخدام إعادة الإعمار في إطار سياسة «الجزرة والعصا» من قبل كلا المعسكرين، ثمة نقاش حول كيفية التعاطي مع إعادة الإعمار في سوريا في مثل هذا الوضع المسدود. فهل يمكن لـ«قصر عملية إعادة الإعمار على المستوى المحلي» أو «جعل جهود إعادة الإعمار لامركزية» أن تكون خياراً و حل وسط للتأثير في إعادة إعمار سوريا دون التعاون مع نظام الأسد؟ وهل منح المزيد من الاهتمام والموثوقية للسلطات المحلية في مواجهة النظام المركزي في دمشق يمكن أن يسمح بتجاوز النظام وتهميشه، لكن يستمر بمساعدة ودعم المجتمعات والاقتصادات المحلية لتحقيق نوع من الانتعاش الاقتصادي؟ هل يمكن لمثل هذه الحلول تخفيف آثار القواعد التمييزية للنظام وتجنب العقاب الجماعي؟

فالعقوبات الاقتصادية وجهود العزل الدولي عادة ما تؤثر على الطبقات الاجتماعية الأضعف والسكان الأكثر هشاشة قبل أن تؤثر على النخب. من الناحية النظرية، قد يكون منح الأموال لإعادة بناء داريا وإعادة توطين أهاليها الذين كانوا يقطنونها قبل الحرب، مع فرض عقوبات على مشاريع غير عادلة مثل بساتين

اقتصادي على مستوى التجارة والاستثمارات. كما يحاول النظام استمالة أعداءه «لتغيير مواقفهم عبر تقديم حوافز لهم للمشاركة في إعادة إعمار سوريا وتحذيرهم من عواقب عدم التعاون».⁵⁵ وفقاً لوزارة الخارجية السورية، سوريا ترحب بجميع الدول الراغبة في المشاركة في إعادة الإعمار «شريطة ألا تكون قد شاركت في العدوان عليها».⁵⁶ في آب 2018، وجه وزير الخارجية السوري وليد المعلم رسالة إلى البلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين، وخاصة أعضاء الاتحاد الأوروبي، وكان مفادها أن ربط إعادة الإعمار بالتغيير السياسي يعقد عودة اللاجئين. كما أضاف المعلم أن «رفع العقوبات الاقتصادية عن النظام ضروري لعودة اللاجئين».⁵⁷ وبالفعل، فإن للدول الأوروبية مصلحة كبيرة في عودة اللاجئين السوريين، نظراً لتساعد الاضطرابات الاجتماعية والسياسية الداخلية وصعود التيارات اليمينية بعد استضافتها أعداداً كبيرة من اللاجئين. وبذلك يمكن القول إن النظام يستخدم عودة اللاجئين كـ«طعم» من أجل حمل الاتحاد الأوروبي على التخلي عن العقوبات الاقتصادية.

لقد نجحت الانتصارات العسكرية للنظام عام 2018 في تغيير قواعد اللعبة، وتعزيز موقع نظام الأسد الدولي. ففي مقال نشره معهد الشرق الأوسط بتاريخ 6 حزيران 2016 بعنوان «سعيد الأسد بناء سوريا مع أو بدون مساعدات أميركية»، يوضح الكاتب كيف تقوم استراتيجية الأسد لإعادة الإعمار على إرسال إشارات لحلفائه وشركائه المجاورين تذكّرهم بفوائد الانتعاش الاقتصادي والإعمار في سوريا.⁵⁸ وقد حذر ستيفن هايدمان من التعويل على إعادة الإعمار كأداة سياسية من قبل الدول غربية للضغط من أجل التغيير أو الانتقال السياسي في سوريا.⁵⁹

<http://education.mei.edu/content/article/assad-regime-will-reconstruct-syria-or-without-us-aid>.

⁵⁹ Heyde-mann (2018) and Heydemann, Steven (2017a), "Rules for reconstruction in Syria," *Brookings*, 24.8.2017, <https://www.brookings.edu/blog/markaz/2017/08/24/rules-for-reconstruction-in-syria>; Heydemann, Steven (2017b), "Syria Reconstruction and the Illusion of Leverage," *Atlantic Council*, 18.5.2017, <http://www.atlanticcouncil.org/blogs/syriasource/syria-reconstruction-and-the-illusion-of-leverage>.

⁶⁰ انظر العقوبات الأخيرة التي أصدرتها الولايات المتحدة عبر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية - برامج العقوبات على الأشخاص والمؤسسات السورية، وكذلك على إيران وروسيا فيما يتعلق بسوريا: <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Pages/default.aspx>

Sharafedin, Bozorgmehr and Francis, Ellen (2017). "Iran's Revolutionary Guards reaps economic rewards in Syria," *Reuters*, 19.1.2017. <https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-iran/ira...olutionary-guards-reaps-economic-rewards-in-syria-idUSKBN1531TO>.

⁵⁵ يصنف نظام الأسد كافة الدول التي تدعم المعارضة وتمارس ضغوطاً لتوقيع اتفاق «انتقال سياسي» أو «تقاسم سلطة» مع المعارضة على أنها «معادية». تنتمي البلدان الأوروبية وتركيا والولايات المتحدة وبعض دول الخليج لهذه الفئة.

⁵⁶ «إعادة إعمار سوريا.. حقيقة واقعية أم خرافة؟»، *سوريتنا برس*، 11 أيلول 2017، <https://bit.ly/2S1h5Zj>.

⁵⁷ «خارجية النظام ترهن إعادة الإعمار بعودة اللاجئين السوريين»، *بلدي نيوز*، 14 آب 2018، <https://www.baladi.com-news>

⁵⁸ Aronson, Geoffrey (2018), "Assad regime will reconstruct Syria with or without US aid," *The Middle East Institute*, 11.6.2018,



للحرب، إزداد اعتماد الشبكات المرتبطة بالنظام على اقتصاد الحرب والأنشطة غير القانونية المرتبطة بها، بالإضافة إلى العقود الحكومية المستحصلة عن طريق صفقات فساد ومحاباة. بعبارة أخرى، سيزيد أي تمويل خارجي عبر الحكومة الحالية من سوء الإدارة، وسيقلل من حجم الأموال التي ستصل بالفعل إلى المستفيدين منها. لذلك فإن الأثر الاقتصادي المرجو لهذه الأموال سيقول. في نفس الوقت ستقلل مستويات الفساد المرتفعة من مصداقية عمليات التمويل وإعادة الإعمار.

3 من المتوقع أن تتوجه أموال إعادة الإعمار إلى قطاعات ريعية تفضلها شخصيات النظام وذلك على حساب قطاعات إنتاجية كثيفة العمالة، وهو ما يعتبر أمراً أساسياً لعودة اللاجئين. عادة ما تولد الأنشطة اليعية هوامش ربح عالية للمستثمرين على المدى القصير لكنها لا تخلق فرص عمل و فرص تنمية على المدى الطويل.

4 لتحقيق هدف «إعادة بناء بشكل أفضل»، لا بد لعملية إعادة الإعمار أن تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأن تحسن شروط السلام المستدام. فسياسات التنمية المستدامة يجب أن تعطي الأولوية للعدالة الاجتماعية والمساواة، ولزيادة المشاركة السياسية وتمكين الاقتصاد المحلي. وفي هذا السياق، يمكن للاتحاد الأوروبي والدول الغربية تقديم مختلف أنواع التمويل وأشكال الدعم الأخرى، مع إبقاء الضغط على النظام السوري. ومن هذه الإجراءات:

من المفيد أن يذهب تمويل التنمية والاستثمار إلى المناطق السورية الخارجة عن سيطرة النظام، بما في ذلك منطقة درع الفرات والشمال الشرقي الخاضع لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة. يمكن أن يكون دعم مناطق درع الفرات جزءاً من التمويل الذي تعهد بتقديمه الاتحاد الأوروبي إلى تركيا لقاء استضافتها للاجئين السوريين. أما في الشمال الشرقي فقد دعت الولايات المتحدة حلفاءها إلى دعم إعادة الإعمار في الرقة وغيرها من المدن المدمرة بصورة هائلة.

لا بد من مواصلة دعم المجتمع المدني السوري خارج سوريا وداخلها، بما في ذلك المناطق الواقعة خارج سيطرة النظام. قليلون خارج سوريا يدركون التحول الكبير الذي شهده المجتمع المدني السوري من حيث المهارات والمعارف والكفاءات المهنية المكتسبة، فضلاً عن الانخراط في الحياة السياسية للبلد المضيف. بالنسبة للحكومات التي تتطلع إلى سوريا ومنطقة الشرق الأوسط من منظور طويل الأمد، ولا تكفي برؤية قصيرة الأجل مرتكزة على المسائل الأمنية وإعادة اللاجئين بأي شكل، سيشكل هذا الدعم جزءاً أساسياً من التغيير الأوسع في الشرق الأوسط والتنمية الطويلة الأمد فيه.

من الأهمية بمكان النظر بعناية في العقوبات المفروضة على سوريا، أولاً من أجل تجنب «الآثار الجانبية» التي قد تكون

الرازي، طريقة بديلة للتعامل مع الأوضاع على الأرض. ومع ذلك، يبين رد فعل النظام على مثل هذه الأفكار وممارساته على أرض الواقع أنه يتمتع بقدرة عالية على منع أي قنوات بديلة لإعادة الإعمار تكون خارجة عن سيطرته. ومع ذلك، قد يكون التوطين المحلي أو اللامركزية مسألتين قابلتين للتطبيق في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، أي المنطقة الواقعة في الشمال الشرقي والخاضعة لسيطرة القوات الكردية، والمنطقة الواقعة على الحدود التركية-السورية في الشمال الغربي (درع الفرات) والخاضعة للسيطرة التركية، إدلب والمنطقة الشرقية المجاورة لدير الزور والخاضعة للسيطرة الأميركية. فإذا استطاعت هذه المناطق بمساعدة السلطات المسيطرة فيها أن تنتج في إعادة بناء بناها التحتية، وأن تنعش اقتصادها المحلي وتدعم مجتمعاتها على أساس العدالة الاجتماعية والقيم الديمقراطية، فقد يُعتبر ذلك نجاحاً لخصوم الأسد في تقديم نموذج إعمار بديل وأكثر نجاحاً بالمقارنة مع النموذج السائد في مناطق الأسد. وهذا بدوره قد يتسبب ببعض الضغوط السياسية على صورة الأسد ضمن دائرة نفوذه و بين المواليين له.

غير أن تقديم نماذج إعادة إعمار مختلفة بقيادة وكلاء محليين تابعون لمصالح القوى الداعمة والغير متناسقة في سوريا ينطوي على خطر تجزئة الاقتصاد والمجتمع السوري على المدى الطويل. فقد أصبح الاقتصاد والمجتمع المحليان في منطقة درع الفرات، على سبيل المثال، أكثر اعتماداً على الاقتصاد التركي لتلبية الاحتياجات الأساسية للبضائع والخدمات والتعليم والرعاية الصحية ومختلف السلع العامة، بينما مناطق الإدارة الذاتية على اقتصاد كردستان العراق وإيران.

4. خاتمة وتوصيات سياساتية

لقد حدد النظام السوري وشركاؤه الشروط التي يودون إعادة الإعمار في ظلها. وفي حال الوفاء بهذه الشروط فإن أي تمويل مباشر للحكومة السورية أو «السلطات المحلية» المنتخبة حديثاً، والتي تمثل في الواقع تجار حرب محليين وأعضاء شبكات إجرامية نشأت خلال النزاع، سيكون لها عواقب سلبية للغاية. ومن هذه العواقب:

1 أن من شأنه تعزيز شخصيات النظام ومحاسبييه، وبالتالي التأثير بشكل سلبي على عودة اللاجئين. إن توجيه الأموال من خلال الشبكات ورجال الأعمال المرتبطين بالنظام، بما في ذلك تجار الحرب المحليين والمنتخبين مؤخراً كحكام «مدنيين» للإدرات المحلية، سيقوي الشبكات الإجرامية الأخرى، وبالتالي سيثني اللاجئين عن العودة بدلاً من تشجيعهم.

2 أنه سيزيد الفساد بشكل كبير. الفرص الاقتصادية خارج شبكات الفساد تراجعت في السنوات الماضية. فنتيجة



بالإضافة إلى أفراد وأجهزة النظام، يمكن إعادة تصميم نظام العقوبات بطريقة تستهدف أيضاً المشاريع التجارية التي تتبع سياسة تمييزية وتهميشية ضد شرائح معينة من السكان نتيجة لولائهم السياسي، والتي تقوم على المصادرة غير المشروعة للأراضي العامة أو التي تتسبب بسلب الممتلكات. من الأهمية بمكان أيضاً أن يتم حرمان الشركات والأفراد المشاركين في مثل هذه المشاريع من الحصول على أي تمويل أو مواد بناء أو غير ذلك من المنتجات، فضلاً عن الخدمات الاستشارية والقانونية والهندسية والاستشارية المتعلقة بالمشروع أو بالشركات العاملة فيه. فقط بهذه الطريقة يمكن تعطيل مشاريع شهيرة من قبل ماروتا سيتي في وسط دمشق.

وخيمة بالنسبة لفئات واسعة من السكان، وثانياً لكي لا تشكل العقوبات أداة بيد النظام يستغلها من أجل أجنداته الخاصة. إذ يمكن لسياسة عقوبات سيئة أن تغذي الاستقطاب السياسي لمصلحة الأسد، كما جرى في إيران خلال العام الماضي. كما ينبغي الاستمرار في فرض العقوبات على أفراد وشركات وأجهزة النظام الضالعة في القمع السياسي، وعلى الشبكات الاقتصادية والسياسية الإجرامية. كما ينبغي تحديث عقوبات الاتحاد الأوروبي لتشمل باستمرار شخصيات وأفراداً ناشطين اقتصادياً. وكما ذكرنا أعلاه، الشبكات الاقتصادية-السياسية التابعة للنظام تغيرت بشكل كبير منذ 2011، والنظام تمكن من تجنب العقوبات المفروضة عليه من خلال تعاونه مع أصدقاء جدد في عالم الأعمال.



الناشر

مؤسسة فريدريش إيبيرت | قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
HiroshimastraÙ Germany | Berlin 10785 | 28 e

المسؤول:

د. رالف هكسل | رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

هاتف: 004930269357421 | فاكس:

004930269359233

<http://www.fes.de/nahost>

لطلب المنشورات:

info.nahost@fes.de

يحظر الاستخدام التجاري لأي من منشورات مؤسسة فريدريش
إيبيرت من دون موافقة خطية من المؤسسة.

عن المؤلفين

جهاد يازجي هو مؤسس ورئيس تحرير ذا سيريا ريبورت، وهي نشرة إلكترونية تغطي الشؤون الاقتصادية السورية منذ عام 2001، وهو يكتب على نطاق واسع حول الاقتصاد السوري ويقدم خدمات بحثية واستشارية للشركات والمؤسسات الإقليمية والدولية.

سلام سعيد حاصلة على درجة الدكتوراه في الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، تكتب وتحاضر في الاقتصاد السوري والتنمية الاقتصادية والاقتصاد السياسي في المنطقة العربية، كما تعمل كباحثة ومستشارة في العديد من المنظمات والجامعات الأوروبية والدولية.

الآراء المعبر عنها في هذا المنشور لا تعبر بالضرورة عن وجهات
نظر مؤسسة فريدريش إيبيرت.

هذا المنشور مطبوع باستخدام ورق أحراج مستدامة.



ISBN
978-3-96250-260-7